العرب
السبت 2019/10/26
السنة 42 العدد 11509

لبنان وتشكل الجماعة السياسية العابرة للطوائف

سلام السعدي
كاتب فلسطيني سوري

أجبرت التظاهرات الشعبية المستمرة للأسبوع الثاني الحكومة اللبنانية على اتخاذ إجراءات اقتصادية استثنائية طالما انتظرها اللبنانيون. إذ لم يكن من الممكن مجرد تصور، فضلاً عن تبنّي، ورقة جذرية للإصلاحات الاقتصادية، أعلن عنها رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري قبل وقت قصير على انتهاء مهلة الـ72 ساعة التي وضعها الحريري لنفسه. من خلال هذه الورقة، تكون الحكومة اللبنانية قد تحولت من إستراتيجية تغطية عجز الموازنة الحكومية من جيوب المواطنين اللبنانيين التي باتت فارغة إلى إستراتيجية التقشف الحاد في النفقات العامة وزيادة ضريبة الأرباح على المصارف من 17 بالمئة إلى 34 بالمئة لسنة واحدة.

الجماهير الغاضبة التي خرجت في جميع المناطق تدرك استحالة تنفيذ بنود الورقة الاقتصادية في حال استمرت ذات الطبقة السياسية وذات النظام السياسي الذي تحول إلى مجرد أداة لتوزيع الغنائم بين أمراء الحرب السابقين

ويمكن لتلك الإجراءات أن تحل الأزمة الأخيرة التي تسببت باندلاع الانتفاضة اللبنانية وهي استمرار فرض ضرائب ورسوم جديدة على اللبنانيين أثقلت كاهلهم ودفعتهم للانفجار. ولكن أزمة لبنان الاقتصادية أكثر عمقاً وأشد حدةً، إذ يعاني أكثر من ثلاثين بالمئة من الشباب اللبناني من البطالة في ظل ضعف هيكلي اقتصادي لا يني يولّد الأزمات الاجتماعية وينذر بمزيد من الانفجارات الشعبية. كما أن التفاوت في الدخل بين الطبقات الاجتماعية بات هائلاً، إذ أن دخول خمسين بالمئة من اللبنانيين تساوي دخول 0.1 بالمئة منهم. أزمة لبنان الحقيقية هي سياسية وليست اقتصادية وهو ما أدركته جموع المتظاهرين التي رفضت ورقة الإصلاحات، التي لم تكن حتى لتحلم بها قبل أسبوعين، واندفعت للمطالبة بتغيير جذري ينهي نظام المحاصصة الطائفية القائمة منذ ثلاثة عقود.

تدرك الجماهير الغاضبة التي خرجت في جميع المناطق استحالة تنفيذ بنود الورقة الاقتصادية في حال استمرت ذات الطبقة السياسية وذات النظام السياسي الذي تحول إلى مجرد أداة لتوزيع الغنائم بين أمراء الحرب السابقين.

مع ذلك، يبقى الحل والمخرج من الأزمة مبهماً للغاية. في الحقيقة، يواجه اللبنانيون المعضلة ذاتها التي واجهها نظراؤهم العراقيون في ظل نظام ديمقراطي، أو بصورة أدق "انتخابي"، قائم على التحاصص الطائفي. إذ لا يبدو طريق التغيير واضحاً في ظل عدم كفاية المطالب الديمقراطية وطرح مطلب "إسقاط النظام". في لبنان كما في العراق، حتى لو نجح المتظاهرون في دفع الحكومة ورئيس الدولة للاستقالة، يمكن للنظام السياسي-الطائفي أن يعيد إنتاج نفسه عند حدوث أوّل انتخابات عامة.

بعد رفض اللبنانيين للورقة الاقتصادية، طالبت الجموع باستقالة الحكومة اللبنانية وهو ما يمكن أن يحدث بالفعل في حال استمرار التظاهرات واستمرار قطع الطرقات وابتكار وسائل جديدة، كالإضراب العام، للضغط على الطبقة السياسية. ما يزيد من أزمة تلك الطبقة هو عدم إمكانية توظيف القوات الأمنية والجيش بشكل واسع لقمع المتظاهرين كما حدث في العراق وذلك بسبب التوازنات السياسية والطائفية الدقيقة والتي لا يمكن وضعها أمام اختبار من هذا النوع.

ولكن استقالة الحكومة، وحتى الرئيس ميشال عون، لن يقدم حلاً سحرياً ولن يقود بصورة أوتوماتيكية لنظام جديد قائم على المواطنة المتساوية متحرر من الحسابات الطائفية. لكي يتحقق ذلك، يجب أن تجري ترجمة المجتمع السياسي الذي تشكل لأول مرة في تاريخ لبنان الحديث في ساحات التظاهر إلى قوى سياسية تشبهه.

لا يمكن لأي متابع للشأن اللبناني اليوم إلا أن يقف مشدوها أمام حجم اللحمة الوطنية ووعي الجماعة السياسية العابرة للطوائف والمناطق والتي تحتل الشارع في الوقت الحالي. هذه لحظة استثنائية في التاريخ اللبناني، بل وفي تاريخ بلاد الشام التي طالما جرى توظيف تنوعها الديني والطائفي والإثني في معارك طائفية، مباشرة وغير مباشرة، كانت تخدم الطبقات السياسية الحاكمة.

ولكن اللحظة الثورية التي أنتجت هذا المتّحد الوطني ليست كافية للحفاظ عليه، بل يتطلب ذلك نشوء قوى سياسية وطنية ديمقراطية تدفع باتجاه بناء مؤسسات دولة وطنية وعقد اجتماعي جديد بين المواطنين. في تاريخ تطور الدول والمؤسسات والانتقال الديمقراطي، لعبت قوى قديمة، أو جزء منها، دوراً في ذلك التحول وفي إيجاد الجماعة السياسية الوطنية التي تبنى عليها الدولة والأمة. إذ يمكن لأحداث شعبية استثنائية أن تغير بعض القوى السياسية التقليدية وتقلب موازين القوى تماما كما غيرت الجماهير ودفعتها للشارع.

ولكن، في لبنان، لا يمكن للقوى السياسية الحالية، ولا بأي حال، أن تلعب الدور المأمول في التحول الديمقراطي الحقيقي وإقرار العقد الاجتماعي وإيجاد دولة محايدة تعزز من ثقة المواطنين الجدد ببعضهم الآخر وذلك بعد أن كفوا عن كونهم مجرد أفراد في جماعة أهلية مغلقة. معظم القوى السياسية الحالية، وبشكل خاص حزب الله، هي قوى طائفية صريحة لا يمكن أن تشارك بمشروع وطني من هذا الحجم وإلا ستكف عن أن تكون نفسها. تعرف كل القوى السياسية القائمة أن مشاركتها في إصلاح سياسي- مؤسساتي من هذا القبيل لن يؤدي فقط إلى فقدان مكاسبها من دولة النهب والفساد القائمة، بل ولفقدان دورها الوظيفي والمتمثل بإعادة إنتاج النظام الطائفي. إن إقدامها على خطوة من هذا النوع سوف يقود إلى انتهاء مبرر وجودها.

لبنان: لحظة الانتفاضة

د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

ينتفض لبنان في لحظة تاريخية مفصلية في مواجهة شبح الانهيار الاقتصادي والمالي وفشل الطبقة السياسية في بناء دولة قادرة وعادلة. يتميز "حراك تشرين" أو "انتفاضة أكتوبر" بحيويته المذهلة وسلميته وعبوره للطوائف والمناطق والطبقات والأجيال وتوحيده للبنانيين بالرغم من اختلافاتهم. لكن حركة المواطنة ستواجه اختباراً دقيقاً إزاء مساعي تحويرها وإجهاضها أو إخمادها وذلك من قبل منظومة سياسية – اقتصادية تحتكر النظام الطائفي وتخشى على امتيازاتها. والأدهى موقف حزب الله السلبي من الحراك، لأن استعادة الدولة تقتضي الإشارة إلى كلفة سلاحه في الداخل والخارج والتي ساهمت في تفاقم الوضع الاقتصادي. لن يكون مسار البحث عن وطن من دون متاعب وآلام ولكن لأول مرة في تاريخ لبنان منذ الاستقلال في العام 1943، هناك منعطف تحول فعلي في مواجهة أزمة بنيوية متجذرة. وبالرغم من مساعي إخماد الحراك، ربما تكون جذوة الأمل في "تشرين" خميرة لربيع في لبنان عاجلاً أم آجلاً.

أطلق البعض على هذا الحراك لقب "ثورة الواتساب" لأن الاحتجاجات بدأت بالفعل بعد فرض الحكومة رسوماً على المكالمات عبر هذا التطبيق من وسائل التواصل الاجتماعي. لكن النزول إلى الشارع أتى على خلفية تدهور الحالة الاقتصادية والقدرة الشرائية واختفاء الدولار من الأسواق. وفي العمق ينبع هذا الحراك من قلب المعاناة ومن رفض منطق المحاصصة في الفساد ونهب المال العام. والجديد في الحراك الذي دعت إليه بعض حركات المجتمع المدني، أنه من دون تأطير وقيادة مع كسوف لأدوار القوى السياسية التقليدية. ومن خلاصات الأيام الماضية أن لبنان القديم، لبنان التسويات منذ 1943 بطور الانتهاء مع اقتصاده الليبرالي الفوضوي وطاقمه الطائفي والسياسي.

لم نسمع هذه المرة خطب اللغة الخشبية التقليدية، ومن الملاحظ أنه لم يجرؤ أي شخص سياسي منخرط في المؤسسات على الاختلاط بالحشد الذي رفع شعار "كلّن يعني كلّن" للتأكيد على طلب التغيير الجذري.

في غمرة الغضب والصرخة والهدير الممتد من أقصى البقاع إلى صور والنبطية وصيدا في الجنوب ومن طرابلس إلى بيروت ومن جل الديب وضبية إلى جبيل وعالية، يلفت النظر ظاهرتان وهما: بروز الحشد باعتباره الفاعل السياسي الرئيسي، وظهور المفاجأة الكبرى من خلال انبثاق ظاهرة الفرد كموضوع مستقل، نشهده لأول مرة في قلب المدينة متحرراً من ثقل المجموعة والعشيرة وفي هذا خطوة كبيرة لجعل المواطن في قلب عقد اجتماعي جديد بديلاً عن الكائن الطائفي المرتهن لمجموعته والمقيد بسقف المحاصصة والتقاسم الفوقي.

في عام 2005، هرعت الحشود اللبنانية إلى قلب بيروت لتطالب "بالحرية والسيادة والاستقلال" بعد اغتيال الراحل رفيق الحريري، لكن حركتها فشلت في بناء دولة الاستقلال الثاني لعدة عوامل بسبب تركيبتها التمثيلية وقيادتها والثورة المضادة التي أجهضتها.

في عام 2019، تجري نفس الحركة الشعبية في كل مدينة وكل بلدة لبنانية. حيث نسمع نفس الشكوى من الأوضاع الاجتماعية البائسة ومن ممارسات الطبقة المتحكمة.

من العراق إلى لبنان تبرز موجة جديدة من الحراك العربي الذي يستهدف إعادة بناء دول عادلة، ويربط البعض ذلك بأنه استهداف للنفوذ الإيراني في الإقليم. لكن يتوجب التمعن في مسار كل بلد على حدة وأهمية ضرب الفساد ومنع استمرار تلاشي الدول والأوطان

قبل الانتخابات النيابية في العام 2018، كان مؤتمر سيدر في باريس محاولة لتعويم وضع الاقتصاد اللبناني مع اشتراط البدء بإصلاحات فعلية في قطاعات معينة مسببة للعجز. لكن بعد تضييع الكثير من الوقت لتأليف الحكومة العتيدة لم يتغير أي شيء عملياً وبقي التعطيل سيد الموقف وترسخ المأزق في عدم القدرة على تنفيذ أي مشروع والوفاء بتعهدات أمام المجتمع الدولي والداعمين. وما زاد من حدة الوضع الموقع الكبير لحزب الله ضمن الحكومة والدولة التي لا تسيطر على قرار الحرب والسلم، ومع تحول حزب الله إلى قوة إقليمية مؤثرة تربط لبنان بمحور إقليمي معين، أتت العقوبات الأميركية عليه لتزيد من تفاقم الحالة الاقتصادية وأخذ القطاع المصرفي يتلقى الضربات. وأدى ذلك بالإضافة إلى سياسة مالية مثيرة للجدل إلى خشية اللبناني ليس فقط على قدرة شرائية متآكلة، بل على لقمة العيش والمصير والأفق المسدود.

تكرّس الانسداد بسبب إعلاء الطبقة السياسية لمصالحها الخاصة والنفعية والفئوية فوق مصلحة البلد في كل المجالات وفي معالجة أزمات النفايات والتلوث والكهرباء والمياه. وفيما يحاولون فرض ضرائب على ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى ينعم الفاسدون بالحصانة السياسية والقضائية ويطال ذلك الأملاك البحرية ومعابر التهريب والهدر في الإنفاق والإدارة السيئة والقطاع العام من دون إنتاجية.

كان النشيد الوطني اللبناني رمز التوحيد بين ساحات الاعتصام والحراك في صرخة من أجل التغيير والكرامة والحرية والعدالة. وبالطبع لن تستكين الأمور بالقمع والالتفاف أو التهديد والتحوير ولن يكون الحل بتبديل الكراسي، بل بتعديل فعلي وتدريجي للنهج والممارسة.

من العراق إلى لبنان تبرز موجة جديدة من الحراك العربي الذي يستهدف إعادة بناء دول عادلة، ويربط البعض ذلك بأنه استهداف للنفوذ الإيراني في الإقليم. لكن يتوجب التمعن في مسار كل بلد على حدة وأهمية ضرب الفساد ومنع استمرار تلاشي الدول والأوطان.

البحث عن كوكب

علي الصراف
كاتب عراقي

مشاغل العلماء في سبر أغوار الكون تثير الإعجاب. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالمعرفة، فإن جهودهم لإزاحة الحواجز وتوسيع الأفق، تثير الدهشة أيضا.

يجب الاعتراف بأن العلم من أجل العلم، هو واحد من قلائل الخيارات التي يجدر الأخذ بها من أجل نفسها، لا من أجل غاية أخرى تليها. إذ ليس كل ما نعرفه جدير بالتوظيف. وليس كل كوكب نكتشفه يمكن الذهاب إليه.

جائزة نوبل للفيزياء هذا العام ذهبت إلى العالمين السويسريين ميشيل مايور وديدييه كيلوز، لأنهما اكتشفا كوكبا خارج المجموعة الشمسية، من دون أن يكون بوسعنا الوصول إليه.

البحث عن مياه أو حياة في كواكب بعيدة، هو بحث لا وظيفة له. ليس لأنها تبعد عن الأرض بمسافات تتجاوز عمر الإنسان ولكن لأنها تكاد لا تعني شيئا أكثر من المعرفة بذاتها. إنها تنطوي على أهمية حيوية، فقط لأنها تتيح للعلم أن يطور وسائله هو نفسه. شيء يشبه أن يتأمل الإنسان في نفسه، فيستخرج وسائل إضافية ليزيد معرفته بنفسه.

العثور على مياه في كواكب أخرى قد يعني العثور على أوجه مختلفة للحياة، كائنات غريبة ربما، أو قراءة أخرى لتاريخ النشوء، تساهم في رسم صورة أوضح للكون الذي نعيش فيه.

ولكن ماذا بعد؟

نحن بحاجة إلى أن نعرف هذا الكوكب: الأرض. وأن نسبر غور هذا الإنسان، قبل البحث عن كائنات أخرى قد لا نعثر عليها، وقد لا تكون موجودة أصلا.

الكون شاسع، إلى حد مُعجز. والإنسان مقيد بعمره. والنهايتان لا يمكن وصلهما مهما بلغ العلم علما.

الحقيقة الأكثر جلاء، هي أن تقدم الإنسان العلمي والمعرفي لم يغير الكثير من طبيعته الأولى. نحن ما نزال نرتكب جرائم. والأخلاقيات الإنسانية لم تحقق تقدما يوازي ما تحقق من تقدم علمي. وما تزال صراعات المصالح تجيز لشعوب أن تضطهد شعوبا أخرى، أو تستولي على مقدراتها. وبينما يكشف بعض البشر عن طبائع همجية، فإنها تجيز التساؤل عما إذا كان الإنسان حقق أي تقدم بالفعل.

والوحشية لا تقتصر على شعوب مُتخلّفة. في الواقع، فإن "الشعوب المتقدمة"، أكثر قسوة وهمجية وهي تستخدم وسائل إبادة لا سبيل لمقارنتها بحروب السيف.

لقد ساهم الأدب، وليس العلم، في رفع المستوى الأخلاقي للإنسان. هو ما جعله إنسانا أكثر، ووفر له الفرصة لكي يسبر أغوار كونه الخاص.

نحن نعرف الكثير عن مهاوي النفس البشرية ومرتقياتها من خلال الأدب. وأكاد أجزم أنه ما من إنسان وجد نفسه غارقا بالأدب، إلا ونجح في أن يعيد تكوين نفسه على صورة أفضل. وربّما أهم من كل شيء، أن يكتشف العالم، وأن يعيد اكتشافه، ليتوصل إلى حقائق ليست أقل أهمية من أي حقائق علمية أخرى.

مع ذلك، فما نزال على بُعد سنوات ضوئية مديدة عن اكتشاف الإنسان الذي نتشكل منه. والأرض ما تزال كوكبا مجهولا.

العلم سوف يساعدنا على أن نعرف الكثير عن طبيعة الإنسان البيولوجية، إلا أنه لن يساعدنا في معرفة كل شيء. ولئن انتهى الأدب إلى أن يبدو مصدرا موازيا للمعرفة، فإنهما معا لم يبلغا بالإنسان ما يحتاجه من نضج.

المعرفة تبدو عاجزة في بعض الأحيان عن أن تؤدي غايتها. ولكن، ليس لأنها لا تمتلك ما يكفي من وسائل الكشف، بل لأنها لا تدفع، بما تستحصله من معارف، إلى تحقيق ما يتعين تحقيقه. وبعض التوظيف يظل ضروريا لكي نشعر بالفائدة مما نملكه من معرفة.

ثمة ما يتعين أن نقبل الاستسلام له. هو أن أبعد كوكب عن الأرض ما يزال هو الأرض نفسها، وأن أجدر الكائنات التي يحسن البحث عنها هو الإنسان نفسه.